

لتحكم في الهوية والحركة في المناطق الفلسطينية المحتلة

جينيفر لوينستين

تفرض إسرائيل سيطرتها بقوة على هويات الأربعة ملايين فلسطيني الذين يعيشون تحت سيطرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وجُحت سلطات الاحتلال ببراعة في خلق حالة انعدام الجنسية لعامة السكان.

وانتقلت مسئولية إصدار بطاقات الهوية إلى السلطة الفلسطينية نتيجة لاتفاقات أوسلو، ومع ذلك لا زالت إسرائيل هي الطرف الذي يحدد حقوق وحالات كافة الفلسطينيين القاطنين في الأراضي المحتلة، لأنها سيطرت ولا زالت تسيطر على السجل السكاني للفلسطينيين، ولا تمتلك السلطة الفلسطينية أي سلطة للتدخل نيابة عن شعبها، ويتم تخزين بيانات الاسم، والسن، وتاريخ ومكان الميلاد، والانتماء السياسي، والسجل الأمني لكل الأفراد على قاعدة بيانات تحت إمرة الموظفين الإسرائيلييين على نقاط التفتيش والمعابر الحدودية.

وقبيل إنشاء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤، أصدرت الحكومة الإسرائيلية - من خلال النظام البيروقراطي للاحتلال العسكري المعروف باسم الإدارة المدنية - بطاقات هوية لسكان المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧، وحصل سكان الضفة

لقد احتفظت إسرائيل بسلطة حصرية على عمليات التسجيل المدنية وإصدار بطاقات الهوية للفلسطينيين منذ أن احتلت المناطق الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ على الرغم من توقيع اتفاقية أوسلو، حيث أنها تتحكم بمفردها في إصدار تأشيرات الدخول وتصاريح العمل للزوار الأجانب ولعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين لا يحملون بطاقات الهوية المحتلة، حيث تفرض إسرائيل سيطرتها على كل منافذ الدخول والخروج من وإلى المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن وإلى الجيوب/الكانتونات التي أنشأتها داخلها - وبالرغم من فك الارتباط - إلا أنها تسيطر تماما على حركة تنقل الناس والمركبات من وإلى قطاع غزة.

واليوم يحق لحملة الهويات من سكان الضفة الغربية وغزة تغيير لون بطاقات هوياتهم إلى اللون الأخضر، وهو لون بطاقات الهوية التي تصدرها السلطة الفلسطينية، على الرغم من أن بعضهم لا يزال يحمل نسخ الهويات القديمة الصادرة عن الإدارة المدنية، ولا يزال يحمل سكان القدس الشرقية بطاقات هوية زرقاء اللون، وتحتوي بطاقة الهوية التي تصدرها السلطة الفلسطينية على صورة



Maureen Clare Murphy/telephotoimage.com

شخصية والبيانات الشخصية المتعلقة، وبينما تبدو تلك البطاقات أنها وثائق ثبوتية تصدر عن سلطة ذات سيادة، إلا أنها في الحقيقة ما زالت متصلة مباشرة بقاعدة البيانات والسجل السكاني الذي تسيطر عليه إسرائيل، وتظهر المعلومات المطبوعة على البطاقات باللغة العبرية والعربية والإنجليزية، ويقطن حاملو بطاقات الهوية في المناطق الفلسطينية المحتلة بصفة قانونية، ولكنهم مواطنين بدون أرض، وبالتالي فهم يواجهون عقبات مستمرة عند استخدام «جوازات السفر» خاصتهم للتنقل دولياً ويواجهون الصعوبات المستمرة التي ترافق الأشخاص من غير ذوي الجنسيات في شتى أنحاء العالم.

الغربية على بطاقات برتقالية اللون، وحصل سكان قطاع غزة على بطاقات قمرزية اللون، وحصل سكان القدس الشرقية على بطاقات زرقاء اللون وهي تشير إلى أن حاملها يتمتعون بالإقامة في إسرائيل ولكن ليس الجنسية الإسرائيلية، ولم يكن هناك فرق سواء كان السكان قد عاشوا لعدة أجيال في فلسطين، أم كانوا لاجئين، أم عائدین «بشكل رسمي» (الذين أتوا برفقة موظفي السلطة الفلسطينية من المنفى عقب اتفاقات أوسلو ١٩٩٣) أم مشردين داخلياً، وتعتبر مثل هذه الشروط بلا معنى في النطاق الإداري الذي تهيمن عليه إسرائيل والذي يكون الفلسطينيون فيه إما سكان شرعيين أو سكان غير شرعيين يمكن أن تتغير حالتهم في أي لحظة.

وأجرت إسرائيل في سبتمبر ١٩٦٧ إحصاءاً مفاجئاً في المناطق التي كانت قد احتلتها لتوها، وتم إلغاء أي حقوق إقامة للأشخاص غير المسجلين، وعلى الفور فقد عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون أو يعملون أو كانوا مسافرين في الخارج أي استحقاق لهم في الإقامة واليوم ليس لديهم أي هوية رسمية، وتقدم بعض من تلك الفئة المحرومة من أي جنسية بطلبات للعودة من خلال برنامج «جمع شمل العائلات»، وتم منح البعض حق البقاء في المناطق الفلسطينية المحتلة كزائرين بصفة مؤقتة أو كسائحين، ولكن حتى هذا الحق كان يصعب الحصول عليه أو الحفاظ عليه.

- الاتصال بالآلاف الناس المتواجدين في فلسطين ممن يواجهون خطر منعهم إعادة الدخول لنصحهم بعدم المغادرة ولمشاهدة التجارب التي تتعلق بأساليب المبادرة بالعمل القانوني
- جمع المعلومات وتوثيق حالات منع الدخول ومنع إعادة الدخول
- حث قنصليات وسفارات الأشخاص المتأثرين ليحتجوا رسمياً وليحموا رعاياهم الذين تعاقبهم هذه الممارسات الإسرائيلية^١.

لقد نجحت إسرائيل ببراعة في خلق حالة انعدام الجنسية لعامة السكان القاطنين تحت سيطرتها، وهي تزيد من اجراءات حرمانهم من أي حرية للحركة، ولأنه لن يُسمح لهؤلاء السكان الذين لا يحملون بطاقات هوية بالعودة إلى منازلهم إذا غادروا، فهم يعتبرون سجناء حقيقيين لدولة إسرائيل من خلال نظام التصاريح الذي يقيد السكان جميعهم حتى أولئك المقيمين بصفة قانونية في تلك المناطق ومنعهم من العبور إلى المناطق الأخرى، واتسم «التجريد من الملكية» بأهمية جديدة حيث لم يخسر الملايين من الناس أراضيهم فقط ولكنهم خسروا أي مصادقة دولية على هوياتهم.

وحتى أولئك المحظوظون بحصولهم على بطاقات هوية بإقامة قانونية لا زالوا يواجهون نظام التصاريح الذي يعتبر نظاماً معقداً ويجري تطبيقه بلا شفافة أكثر من نظام العبور الذي يطبقه نظام التمييز العنصري، وتوقفت تماماً الحركة التلقائية من مكان إلى آخر، وتعمل سياسات الهوية الإسرائيلية على تمزيق العائلات، وقطع الأرزاق، ومنع الوصول إلى الممتلكات، ويجري حرمان أفراد العائلات - بما فيهم آباء لأطفال صغار - من العودة إلى منازلهم وفقاً لنزوات خاصة، ويعتبر صمت المجتمع الدولي في وجه هذه الانتهاكات للقانون الإنساني نذيراً بالسوء.

جينيفر لوينستين هي زميلة أبحاث زائرة في مركز دراسات اللاجئ في جامعة أكسفورد، وتكتب كتاباً حول تحول الحركة القومية الفلسطينية، ١٩٩٤-٢٠٠٦: ارتقاء حماس وسقوط فتح، وتعمل كصحفية حرة وعاشت وعملت في القدس وبيروت وغزة، وبريدها الإلكتروني: amadea311@earthlink.net

١ للحصول على المزيد من المعلومات، زوروا الموقع: <http://electronicintifada.net/bytopic/443.shtml>

جنسية أخرى في مكان ما من العالم أو لم ينالوا أي هوية قومية.

- أولئك الذين خسروا استحقاقهم في الإقامة في القدس الشرقية نتيجة الدراسة/التوظيف في الخارج في عام ١٩٦٧ أو كانوا ضحايا لسياسات «النقل الساكن» المصممة لتقليص عدد السكان الفلسطينيين في المدينة.
- الفلسطينيون من سكان الكويت السابقين، الذين طردوا في عام ١٩٩١ بعد أن ساند ياسر عرفات صدام حسين في الحرب العراقية الأمريكية الأولى، والذين عادوا إلى المناطق الفلسطينية المحتلة ولكنهم بقوا بعد انتهاء تأشيرات زيارتهم (السياحية) المؤقتة حيث لم يكن لديهم مكان آخر يلجأون إليه، وبما أنهم غير مدرجين في سجل السكان الفلسطينيين فهم يعتبرون سكان غير شرعيين ويمكن للسلطات الإسرائيلية أن ترحلهم متى شاءت.

والزوجات الأجنبية اللاتي يعشن في فلسطين مع أزواجهن وأولادهن لسنوات عديدة يتم احتجازهن حال وصولهن إلى مطار بن غوريون، ويُجبرن على شراء تذكرة عودة إلى الدول التي أتبن منها، وإحدى الزوجات الغربيات وهي متزوجة من فلسطيني تعاني الآن في الأردن بعد قضاء ٣٣ عاماً وهي تغادر الضفة الغربية كل ثلاثة شهور، ولكي يزداد الأمر سوءاً، مُنعت زوجها من مغادرة الضفة الغربية لزيارتها، وهذا تكتيك يستخدم بانتظام لمعاكبة النشطاء الفلسطينيين منذ أن بدأ الاحتلال.

إن هذه السياسة تؤثر في أصحاب المهن المحترفين والأكاديميين - من ذوي الأصول الفلسطينية والغربية - الذين يتواجدون في المناطق الفلسطينية المحتلة لأغراض التعليم، أو برامج التنمية، أو الأبحاث، أو النشاط الدولي، حيث أن إسرائيل عازمة على تقليص الوجود الدولي في الضفة الغربية وغزة، فعندما يحتج الفلسطينيون بمفردهم، تستطيع القوات الإسرائيلية أن تستخدم الذخيرة الحية ضدهم وهي تفعل ذلك بالفعل، حيث يعمل وجود الدوليين كرادع لمثل هذا العنف.

إن لجنة حماية حملة جوازات السفر الأجنبية المقيمين أو الزائرين للمناطق الفلسطينية المحتلة المقامة لهذا الغرض، والتي أطلقت في يونيو ٢٠٠٦، هي مجموعة دعم مكونة من الأفراد والعائلات المتأثرة بالسياسة الإسرائيلية الجديدة التي تمنع دخول حملة جوازات السفر الأجنبية إلى المناطق الفلسطينية المحتلة، وتسعى هذه اللجنة إلى:

عدنان فلسطيني الجنسية ويعيش في غزة ومتزوج من فاطمة الجزائرية الجنسية، ومنذ أكثر من عقد مضى تقديماً يطلب ليجيزا إقامتها ولكنها لا يزالان بانتظار الرد، ولا تستطيع فاطمة مغادرة غزة لأنها ليس لديها بطاقة هوية أو جواز سفر، وربما لن يتم السماح لها بالعودة أبداً إذا غادرت.

إن الفلسطينيين المولودون في قطاع غزة ولكن ترعرعوا في الضفة الغربية، أو ارتادوا مدارسها، أو وجدوا عمل فيها، أو تزوجوا هناك، أو انتقلوا للعيش فيها مستضعفون على نحو خاص، (وكانت مثل هذه التنقلات سهلة نسبياً قبل منتصف تسعينيات القرن الماضي)، حيث يمكن ترحيل أهل غزة المتواجدين في الضفة الغربية إلى قطاع غزة لأن إسرائيل ترفض تغيير أماكن إقامتهم في محاضر سجلاتها، ومُنعت الطلاب القادمين من غزة والذين يدرسون في جامعات الضفة الغربية من العودة لاستئناف دراستهم بعد قيامهم بزيارات قصيرة لعائلاتهم في غزة، والآن بدأت السلطات الإسرائيلية في منع طلاب غزة المقبولين للدراسة في الضفة الغربية من الالتحاق بالجامعات، ومنع الآن السفر بين قطاع غزة والضفة الغربية باستثناء عدد محدود من «الشخصيات الهامة» الفلسطينية.

كما تم منع فلسطينيو الشتات الذين قد رغبوا في الدخول إلى غزة بعد «فك الارتباط» من القيام بذلك، واكتشف الأجانب الذين يرغبون في السفر إلى غزة، والقلقون من عمليات الفحص الأمنية المطولة في مطار بن غوريون في تل أبيب، أنهم ممنوعين من دخول غزة عبر معبر رفح أيضاً.

واضطر الكثيرون من الفلسطينيين الذين لا يحملون بطاقات هوية بمصادقة إسرائيل إلى مغادرة المناطق الفلسطينية المحتلة بانتظام لتجديد تأشيرات السفر السياحية لكي يستمروا في العيش مع عائلاتهم، وكان الكثيرون يسافرون خارج المناطق الفلسطينية المحتلة - إلى الأردن أو مصر أو قبرص - كل ثلاثة شهور ببساطة ليتمكنوا من العودة فوراً والحصول على تأشيرة إسرائيلية جديدة، ولم تصدر إسرائيل أي إعلان رسمي عن أي تغيير في سياستها، ولكنها ظلت تمنع العودة إلى المناطق الفلسطينية المحتلة بطريقة نظامية منذ شهر إبريل عبر الحدود الإسرائيلية الدولية في مطار بن غوريون وجسر أليبي وجسر الشيخ حسين وإيلات.

والمتأثرين بهذه السياسة يشملون:

- المواطنون فلسطيني المولد المجنسين من حملة جوازات السفر الغربية - وخاصة الجوازات الأمريكية - والذين أجبرتهم الظروف على نيل